الجمهورية العربية السورية

المركز الدولي للحقوق والحريات

INTERNATIONAL CENTER FOR RIGHTS & FREEDOMS - ICRF

التقرير الاسبوعي لانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا

تاريخ الإصدار: 06 يوليو 2025

الفترة المشمولة بالتوثيق [27 يونيو 2025 – 03 يوليو 2025]

إعداد فريق التقييم والدراسات

الموقع الرسمي: www.icrights.org

[التقرير الاساسي باللغة العربية مترجم الى اللغة الانكليزية]

مقدمة التقرير

يقدّم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل:

- **القوات الحكومية السورية وأجهزتها الأمنية؛**
- **المجموعات المسلحة** بمختلف انتماءاتها وخلفياتها؛
- **الجيش التركي؛**
- **الجيش الإسرائيلي؛**
- **قوات التحالف الدولي؛**
- **وأي أطراف أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتهاكات.**

يهدف التقرير إلى:

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها "مثل: القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ"؛
- تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
- رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
- تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
- وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.

يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظّم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.

تنويه مهم :يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

أولا : الملخص العام "27 يونيو – 03 يوليو 2025"

- **إجمالي الأحداث الموثقة** 98 حادثة انتهاك"*استمرارًا للانتهاكات الممنهجة والمتكررة*"
- **عدد المحافظات المتأثرة** 13محافظة سورية، ما يعكس **طابعًا وطنيًا شاملًا** للانتهاكات
- **إجمالي الانتهاكات القانونية الموثقة** 425 انتهاكًا"*بمعدل أكثر من 4 انتهاكات في كل حادثة*"

التوزيع العددي:

- **عدد المعتقلين تعسفيًا** 166 معتقلًا"*بينهم نساء وأطفال في سياقات متعددة*"
- **عدد الجرحى** 48 جريحًا"*جراء استخدام مفرط للقوة أو نتيجة المواجهات المباشرة*"
- **عدد القتلى** 21 حالة وفاة"*تشمل إعدامات ميدانية وتصفيات جسدية*"
- **عدد المخطوفين/المختفيات قسرًا** 89 حالة موثقة
- **عدد الحالات غير المحددة** 25 حالة"*ضمن إطار الخطر أو الغموض الأمني*"

التحليل النمطي المتقاطع للانتهاكات :تُظهر البيانات أن الحوادث الحقوقية المسجلة هذا الأسبوع تنتمي إلى **أنماط متداخلة ومتراكبة**، وليس مجرد تصنيف نمطي ثابت. ووفق هذا التحليل، يمكن تحديد 4 أنماط رئيسية:

1- **انتهاكات قمعية – أمنية "النمط الأكثر حضورًا"** تمثّل النسبة الأكبر وتشمل: الاعتقال التعسفي، التعذيب، القتل خارج القانون، الإخفاء القسري، التهديد الجماعي.

- تكرار هذه الانتهاكات في محافظات مثل **ريف دمشق، حمص، دير الزور**.
- تنفيذها غالبًا من قبل **جهات رسمية** أو مجموعات رديفة، مما يعكس **منهجية قمع مُمأسسة**.

2- **انتهاكات تمييزية – طائفية "متداخلة في البنية"** تجسدت في: التحريض الطائفي، التمييز في الاعتقال، التهجير القسري.

- تُستخدم الطائفية كأداة قمعية لإخضاع جماعات محددة.
- محافظات مثل **السويداء، حمص، ريف دمشق** شهدت تركيزًا ملحوظًا لهذا النمط.

3- **انتهاكات بنيوية – مؤسساتية "البيئة الممكنة للقمع"** تشمل: غياب الرقابة، تفويض مجموعات مسلحة، انهيار الحوكمة.

- أكثر من 60% من الحوادث تعكس **قصورًا رسميًا في التدخل أو الردع**.
- الحكومة تتقاسم المسؤولية إما بشكل مباشر أو عبر **التقاعس والتواطؤ**.

4- **انتهاكات ذات طابع دولي – عابرة للحدود** ارتكبتها أطراف أجنبية: **الجيش الإسرائيلي** "قصف، تحليق، خرق اتفاق الفصل – في القنيطرة" **الجيش التركي** "قصف مدفعي، عسكرة مناطق مدنية، دعم فصائل مسلحة" **التحالف الدولي** "تحليق وقصف محدود"

- هذه الأفعال تُعد خروقات صريحة للسيادة السورية وتندرج تحت **القانون الدولي الإنساني**.

5- **الخلاصة الحقوقية** تشير البيانات إلى أن **الانتهاكات ليست عشوائية أو فردية**، بل ناتجة عن **نظام قمع مركّب وممنهج**. والمسؤولية تتوزع بين:

- **الحكومة السورية** "بشكل مباشر أو عبر القصور المؤسسي"
- **المجموعات الرديفة** "بتفويض أو تواطؤ"
- **جهات دولية** "ضمن عمليات عسكرية تمس السكان المدنيين والسيادة"

ثانيا ـ التحليل البصري للانتهاكات

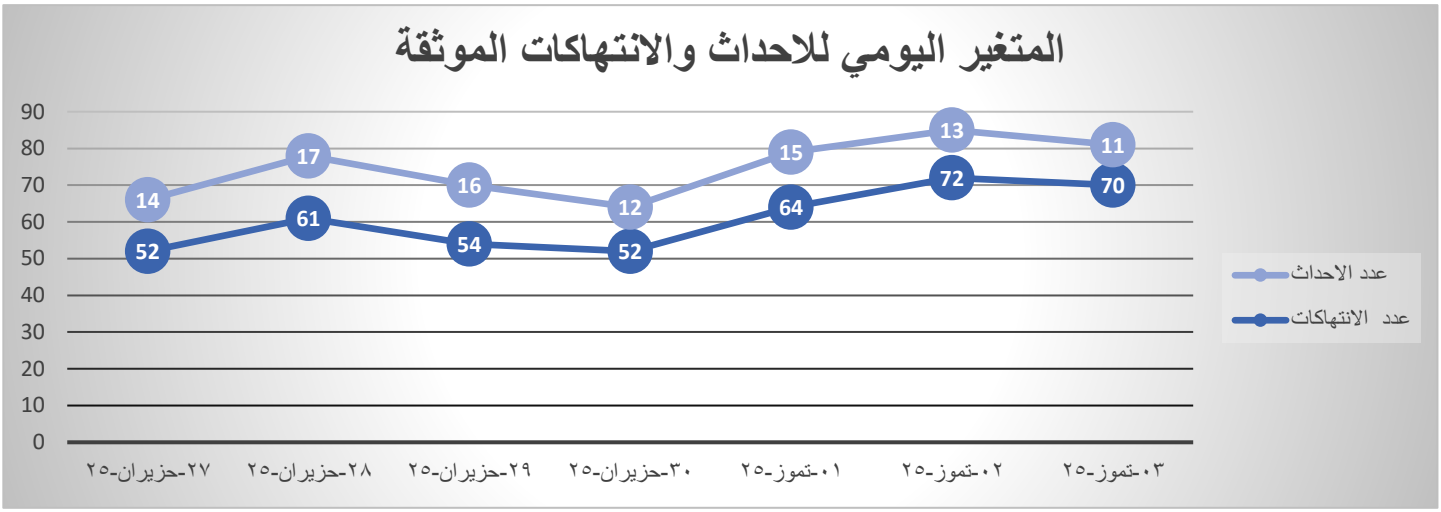

يعكس التذبذب الظاهر في عدد الحوادث والانتهاكات خلال هذه الفترة بيئة ميدانية غير مستقرة، حيث تراوح عدد الحوادث اليومية بين **11و17**، وعدد الانتهاكات بين **52و72**، مما يدل على حالة متقلبة من التصعيد والتهدئة المؤقتة، وعلى تعقيد كل حادثة بوجود انتهاكات مركبة.

- **28 حزيران**، سُجّل أعلى عدد من الحوادث "17 حادثًا" وانتهاكات مرتفعة "61"، ما يعكس **ذروة تصعيد ميداني** واضح على مستوى الكمّ.
- **30 حزيران**، انخفض العدد إلى 12 حادثًا و52 انتهاكًا، ما يشير إلى **فترة تهدئة مؤقتة** على مستوى الفعل المباشر.
- **1 تموز**، عاد التصعيد بشكل ملحوظ إلى 15 حادثًا و64 انتهاكًا، ما يدل على **تجدد موجة عنف منظمة أو موجهة**.
- **2 تموز**، بلغ عدد الانتهاكات ذروته خلال الأسبوع "72 انتهاكًا" رغم تراجع عدد الحوادث إلى 13، ما يُظهر **ارتفاعًا في نوعية الانتهاكات وخطورتها داخل عدد أقل من الحوادث**.
- **3 تموز**، استمر عدد الانتهاكات مرتفعًا نسبيًا "70" رغم انخفاض عدد الحوادث إلى 11، وهو ما يشير إلى **تركيز الانتهاكات ضمن حوادث محددة شديدة الحدة**.

هذا النمط التذبذبي، حيث لا يرتبط انخفاض عدد الحوادث بانخفاض الانتهاكات، يعكس خللًا بنيويًا في البيئة الميدانية، واستمرار غياب نظام رقابة فعال ومساءلة قانونية، إضافة إلى **هيمنة الفاعلين المسلحين غير المنضبطين** على سير الأحداث.

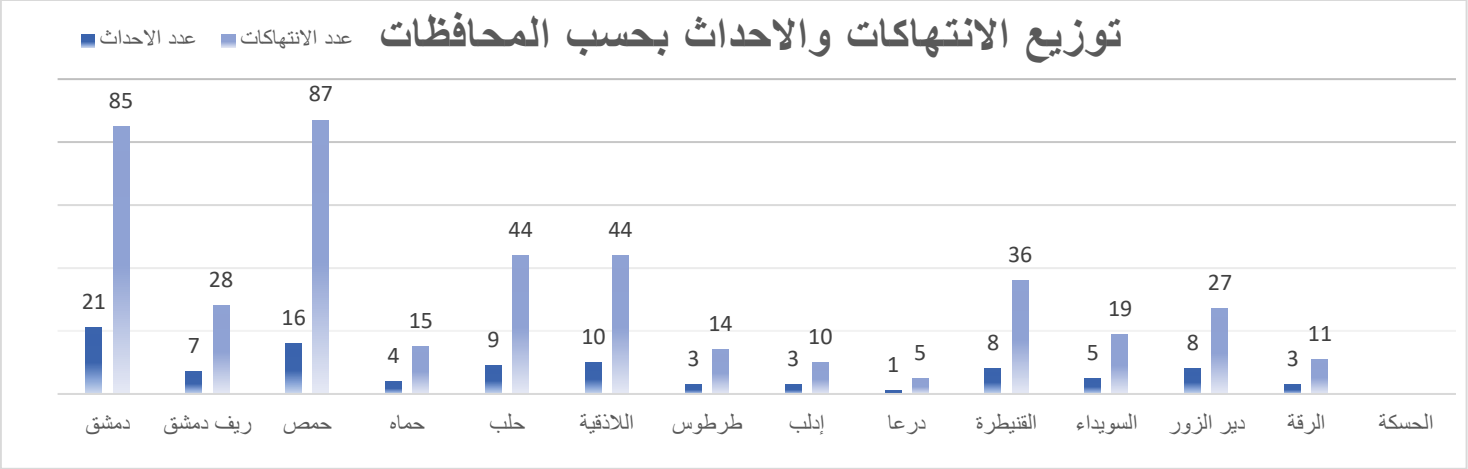

يعكس الرسم البياني توزيع الانتهاكات المسجلة ميدانيًا على المحافظات السورية، ويُظهر أن الانتهاكات لا تقتصر على مناطق النزاع المباشر، بل تشمل نطاقًا وطنيًا واسعًا، ما يشير إلى طابع ممنهج ومنتظم في استخدام أدوات العنف والقمع.

➢ **اتساع جغرافي يؤكد الطابع الوطني للانتهاكات**

- يشمل التوثيق 14 محافظة سورية، ما يُسقط فرضية "الانتهاك المعزول" ويؤكد أن ما يجري هو ظاهرة وطنية ممنهجة.
- هذا التوسع الجغرافي يُعبّر عن انهيار منظومة الحماية القانونية، حتى في المناطق التي يُفترض أنها تحت سيطرة حكومية مركزية أو مناطق ذات استقرار أمني.

➢ **المحافظات الأعلى من حيث عدد الانتهاكات**

- دمشق "85 انتهاكًا / 21 حادثة"
- حمص "16/ 87"
- حلب "9 / 44"
- اللاذقية "10 / 44"
- ريف دمشق "7 / 28"
- القنيطرة "8 / 36"

➢ **هذا التمركز الكثيف للانتهاكات في المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية يُعزز فرضية:**

- المسؤولية الرسمية المباشرة .
- التواطؤ الضمني للأجهزة الأمنية والرديفة مع الجهات المنفذة.

➢ **طبيعة الانتهاكات في المحافظات الأعلى**

- الاعتقال التعسفي
- الاختفاء القسري
- التصفية الميدانية
- التمييز الطائفي والقومي
- اقتحام المنازل دون مذكرة قانونية
- خطاب الكراهية الديني والسياسي

ملاحظة: *أن كل حادثة تضم عدة انتهاكات مترابطة، ما يعكس وجود بنية قمعية منهجية تستهدف تفكيك المجتمع على أسس طائفية أو سياسية.*

➢ **المحافظات ذات الأرقام الأدنى**

- إدلب "10 انتهاكات / 3 أحداث"
- درعا "1 / 5"
- الرقة "3 / 11"
- دير الزور "8 / 27"
- الحسكة "0 / 0"

➢ **انخفاض الأرقام لا يعني غياب الانتهاك، بل يُعزى غالبًا إلى:**

- **صعوبة الوصول الميداني.**
- **غياب شبكات مراقبة فعّالة.**
- **الخوف من الانتقام أو التضييق.**
- **انقطاع الاتصال بالمصادر المحلية.**

ملاحظة نوعية إضافية: العنف المركّب داخل كل حادثة

- في محافظات مثل حمص "5.4 انتهاك/حادثة"، القنيطرة4.5" "، وريف دمشق4.0" "، يظهر تضخم واضح في عدد الانتهاكات ضمن كل حادثة.
- هذا يشير إلى أن الانتهاكات ليست منفصلة، بل مترابطة ومتزامنة داخل نفس الفعل، مما يعكس:
  - تعمد الأذى المتعدد
  - استخدام أدوات قمع شاملة
  - نهج عقابي/ردعي منظّم بحق الضحايا

➢ **الخلاصة**

- يُظهر الرسم خارطة عنف منظم وممنهج على مستوى وطني، مع تكرار نمط الانتهاكات في معظم المحافظات.
- الجهات المنفذة تعمل ضمن سياق قمعي ثابت ومركّز، ما يعزز فرضية ارتكاب جرائم ممنهجة قد ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.
- غياب المحاسبة القضائية الفعالة يعزز فرضية تورط الدولة أو تقاعسها المنهجي عن كبح جماح الانتهاكات.
- أما تضخم الانتهاكات داخل الحادثة الواحدة، فيكشف عن مستوى أعلى من العنف المنظّم، ويزيد من الخطورة القانونية والحقوقية لكل حادثة موثقة.

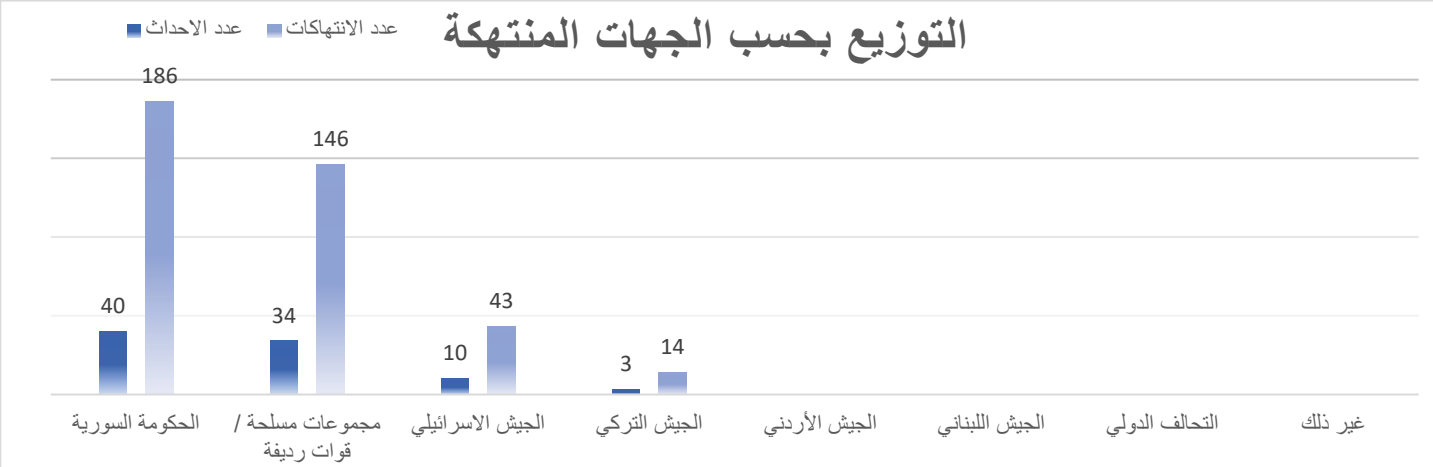

يعرض الرسم البياني التوزيع الكمي للحوادث والانتهاكات الموثقة بحسب الجهة المنفذة خلال الفترة المذكورة.

ويكشف عن اتجاهات خطيرة تؤكد أن الانتهاكات في سوريا ليست فقط متعددة الأطراف، بل تحمل طابعًا ممنهجًا ومتكررًا، مع تفاوت في طبيعة الانتهاك ودلالته القانونية.

➢ **الحكومة السورية – "186 انتهاكًا / 40 حادثة"**

- تسجّل الحكومة السورية النسبة الأعلى من حيث عدد الحوادث والانتهاكات، ما يعكس **مسؤولية مباشرة للدولة** في ارتكاب انتهاكات جسيمة.

- **الطابع التكراري المرتفع** يدل على وجود سياسة ممنهجة في التعذيب، الاعتقال، الإخفاء، والتحريض الطائفي، وهو ما قد يُرتب مسؤوليات على مستوى **الجرائم ضد الإنسانية** إذا توفرت عناصر الاتساع والاستهداف.
- تُحمَّل الدولة كامل المسؤولية، بما في ذلك السلطة القضائية والعسكرية، وفقًا لمبدأ **"المسؤولية القيادية "**في القانون الدولي.

➢ **مجموعات مسلحة / قوات رديفة – "146 انتهاكًا / 34 حادثة"**

- تشير الأرقام إلى **مستوى خطير من الإفلات من العقاب،** ما يطرح احتمالين:
  - إما أن الدولة **متواطئة ضمنيًا** وتمنح هذه الجماعات غطاءً سياسيًا أو أمنيًا.
  - أو أنها **عاجزة عن ضبطها،** ما يكشف ضعفًا مؤسساتيًا في احتكار الدولة لاستخدام القوة.
- حتى في حال العجز، تتحمل الدولة **مسؤولية غير مباشرة** لعدم المنع أو التقصير في المساءلة.

➢ **الجيش الإسرائيلي – "43 انتهاكًا / 10 حوادث"**

- تشمل الانتهاكات :**قصف مدفعي وجوي، خرق السيادة، تدخلات في مناطق فض الاشتباك، والترويع السكاني**.
- هذه الأفعال تُعد **خرقًا مباشرًا لاتفاق 1974،** وتخضع لمساءلة وفق القانون الدولي الإنساني.
- كونها قوة أجنبية، فإن أفعال الجيش الإسرائيلي تُعتبر **ذات طابع دولي،** ويمكن **إحالتها إلى مجلس حقوق الإنسان أو محكمة العدل الدولية** في حال سُجلت أضرار بحق المدنيين.

➢ **الجيش التركي – "14 انتهاكًا / 3 حوادث"**

- تشمل الانتهاكات :**قصفًا مدفعيًا، عسكرة مناطق مدنية، خروقات حدودية، استخدام القوة في مناطق مأهولة، إضافة إلى تقديم دعم مباشر لفصائل منضوية تحت "الجيش الوطني السوري المدعوم تركيًا"،** ومنها: **فرقة سليمان شاه، فرقة الحمزات، فرقة العمشات،** وهي تشكيلات عسكرية ثبت تورطها في أنماط متعددة من الانتهاكات ضد السكان المحليين في مناطق سيطرتها.
- هذا الدعم التركي لا يقتصر على التسليح والتنسيق، بل يشمل **إشرافًا ميدانيًا وتغطية سياسية وأمنية،** ما يُرتب على تركيا **مسؤولية قانونية عن أفعال هذه الفصائل** بصفتها راعية ومشغّلة فعلية لها.
- وبما أن هذه العمليات نُفذت داخل الأراضي السورية، فإن تركيا تتحمل **مسؤولية دولية كاملة** بموجب القانون الدولي، وتُخضعها **اتفاقيات جنيف** باعتبارها **قوة تدخل مباشر أو احتلال بحكم الواقع**

➢ **الخلاصة**

- التعدد في الجهات المنفذة يعكس **تشظيًا أمنيًا ومؤسساتيًا**، حيث تتقاطع المسؤوليات بين أطراف محلية ودولية.
- **التمركز الكثيف للانتهاكات لدى الجهات الرسمية السورية "الحكومة + القوات الرديفة"** يعكس تنسيقًا ميدانيًا أو تساهلًا ممنهجًا في العمليات.
- **ارتفاع عدد الانتهاكات مقارنة بعدد الحوادث** لدى الجهات السورية يكشف عن **الطابع المركّب لكل حادثة** "اعتقال + تعذيب + تهديد... إلخ"، مما يضاعف من الأثر الحقوقي والقانوني.

➢ **التوازي في الأداء القمعي بين الحكومة السورية والمجموعات الرديفة**

- رغم الاختلاف النظري بين "الحكومة" و"المجموعات الرديفة"، إلا أن الرسم البياني يُظهر **تشابهًا كبيرًا في نمط وعدد الانتهاكات**.
- هذا يشير إلى أن المجموعات الرديفة لا تتصرف كجهات منفلتة فقط، بل قد تكون **امتدادًا وظيفيًا غير رسمي** للأجهزة الأمنية الرسمية.
- وهو ما يفتح باب **إثبات العلاقة البنيوية بين الجهاز الرسمي وشبكات العنف الرديفة**، مما يُعزز فرضية التواطؤ والتكامل الميداني في ارتكاب الانتهاكات.

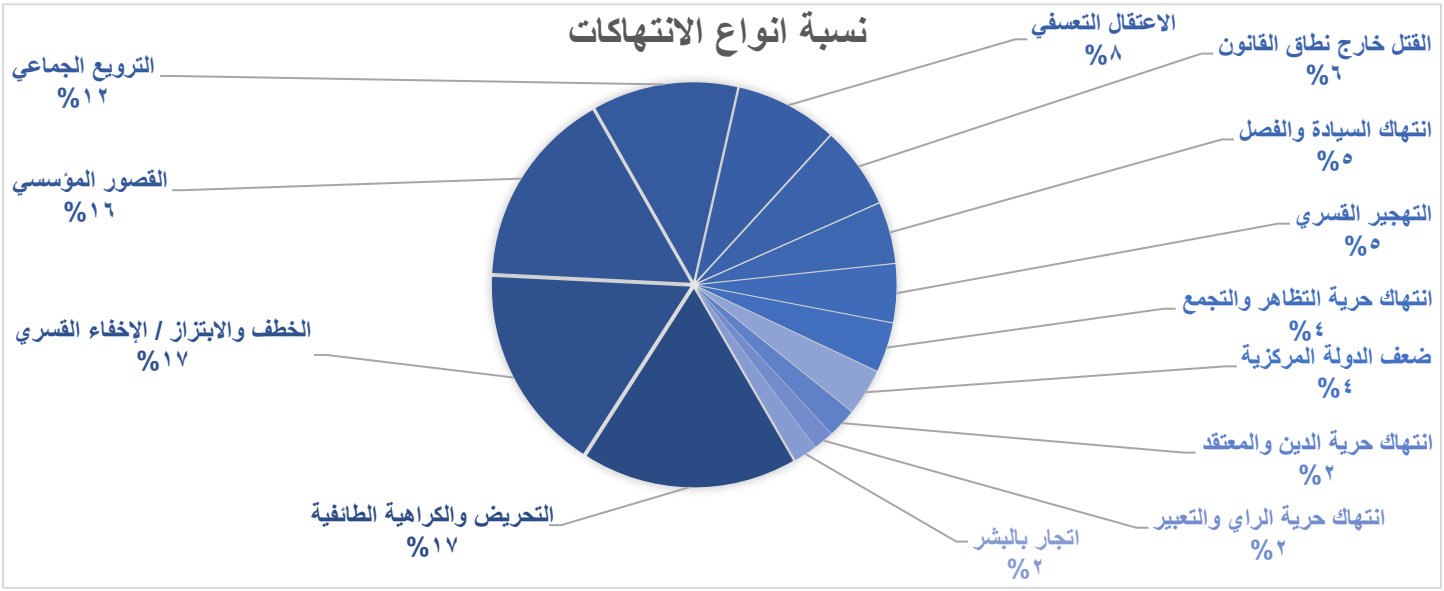

يعكس الرسم البياني توزيعًا نسبيًا دقيقًا لمجمل الانتهاكات المرتكبة في سوريا، ويكشف عن صورة مركبة لانهيار البنية الحقوقية والمؤسسية، حيث يتقاطع الانفلات الأمني مع العنف المنهجي والانتهاكات التمييزية، في ظل غياب العدالة والمساءلة.

- **أولًا: الانتهاكات البنيوية والمؤسسية50%" "**

- **القصور المؤسسي "16%"** يعكس غياب المؤسسات القانونية وانهيار منظومة الحوكمة، ويشير إلى عجز الدولة عن أداء وظائفها الأساسية كضامن للحقوق.
- **التحريض والكراهية الطائفية "17%"** يُظهر تغلغل خطاب الكراهية داخل البنية الرسمية، ما يخلق بيئة انقسام وعنف دائم.
- **ضعف الدولة المركزية "4%"** يكشف هشاشة الدولة أمام القوى الموازية، مثل الفصائل المسلحة والقوات الرديفة، ويؤكد تراجع احتكار الدولة للعنف المشروع.
- **الاعتقال التعسفي "8%" والترويع الجماعي "12%"** يبرزان اعتماد أدوات الترهيب العلني والمنهجي في التعامل مع السكان.

النتيجة :*هذا المزيج يعكس دولة تتآكل من الداخل، تغيب عنها آليات المساءلة، وتتحوّل فيها الأجهزة التنفيذية إلى أدوات قمعية بحتة، لا مؤسسات حماية.*

- **ثانيًا: الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية28%" "**

- **القتل خارج نطاق القانون "6%"** يترجم سياسة ممنهجة للعنف الدموي ضد المعارضين أو المدنيين، بما يشمل الإعدامات الميدانية والانتهاكات المرتبطة بها.
- **الخطف والإخفاء القسري17%" "**، و**الاستهداف غير القانوني للمدنيين "2%" وانتهاك حرية الدين والمعتقد "2%"** تكشف عن عنف ممنهج موجه ضد المدنيين كأداة لإخضاع المجتمع.
- هذه الانتهاكات تندرج ضمن **الجرائم ضد الإنسانية** بحسب ميثاق روما، ما يضع مرتكبيها أمام مبدأ **المساءلة الجنائية الدولية**.

- **ثالثًا: الانتهاكات التمييزية والاجتماعية22%" "**

- **التحريض والكراهية الطائفية "17%"** لا يعبّر فقط عن خطاب، بل عن سياسة تمييز فعلي وموجّه ضد جماعات محددة.
- الانتهاكات الأخرى تشمل التمييز السياسي، والتجويع، وانتهاكات ضد الفئات الهشة "كالنساء والأطفال"، في غياب أي حماية قانونية أو مؤسساتية.

➢ **رابعا : الانتهاك كأداة "إدارة اجتماعية" لا كاستثناء**

ما يُظهره الرسم ليس فقط مدى انتشار الانتهاكات، بل **تحوّلها إلى أداة وظيفية لإدارة العلاقة بين السلطة والمجتمع**:

- **الاعتقال والترويع والخطف** تُستخدم لخلق بيئة خوف عام كبديل عن القانون.
- **التمييز الطائفي والمؤسسي** يُوظف لإعادة رسم البنية السكانية ولتثبيت السيطرة في مناطق معينة.
- هذا التحوّل يعني أن **الانتهاك أصبح جزءًا من النظام الحاكم**، لا مجرد نتيجة لانفلات أو تجاوز، وهو ما يضفي بعدًا هيكليًا للانتهاكات، يُقارب الأنظمة التوتاليتارية في بنيتها القمعية.

الخلاصة

- الرسم البياني ليس تصويرًا إحصائيًا فحسب، بل **خريطة سياسية-وظيفية لانهيار الدولة كضامن للحق**، وتحولها إلى بنية قمعية ممنهجة.
- الانتهاكات في سوريا **ليست عشوائية**، بل تقوم على **سياسات واضحة للهيمنة والسيطرة والتصفية**.
- استمرار هذا النمط يستدعي **تحركًا دوليًا عاجلًا**، إذ تُشكّل النسب الواردة قرائن على وجود **جرائم ضد الإنسانية** تستوجب التحقيق والمحاسبة وفقًا للقانون الدولي.